محاضرة3: مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة العباسية

أولا: الحياة الاجتماعية في العصر العباسي

لقد عاش المجتمع العباسي تحولات مختلفة على صعيد الحياة الاجتماعية وطبقات المجتمع على إثر التحول الساسي الذي شهدته الدولة العباسية منذ تأسيسها وتنظيم قواعدها على يد الخليفة العباسي الأول"أبو العباس" إلى التطورات الحاصلة على إثر بناء عاصمة الدولة زمن الخليفة "أبي جعفر المنصور"، وهو ما جعل المجتمع يتكون من مزيج بشري يضم فئات شعبية متنوعة في ذلك العصر نجد منهم: العرب والفرس وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، حيث أوجدت المصلحة المشتركة والحاجة بينهم لأن تحدث المعيشة التشاركية وماينبغي أن يكون معها من وفاق بين مختلف طبقات المجتمع العباسي ذلك ما فسح المجال أمام انتشار قيم التسامح وعزز من عمليات الانصهار الاجتماعي بين مختلف الفئات والطوائف على الرغم من اختلافاتها الإثنية والدينية ما انعكس إيجابا على الاستقرار السياسي والاجتماعي والتطور الاقتصادي.

1/ مظاهر الطبقية بالمجتمع:

أ/ الطبقة الخاصة: وتشمل هذه الطبقة على فئات عدة يتصدر السلم الاجتماعي فيها طبقة الخلفاء العباسيين وأتباعهم من رجل الدولة كالأمراء والوزراء وقادة الجيش، حيث تمتع هؤلاء بحياة الترف والرفاهية وتجلى ذلك من خلال تشييدهم القصور والمتنزهات متأثرين خاصة بالفن المعماري الفارسي، ومن أعظم هذه القصور وأبهاها قصر الذهب الذي بناه الخليفة أبو جعفر المنصور وسط بغداد؛ وكذلك الشأن مع قصر الخلد أيضا والذي بناه على شاطئ دجلة الغربي باتجاه باب خراسان والذي تأنق في بنائه حتى سمي بقصر الخُلد تشبيها له بجنة الخلد كما اختطت حوله المنازل الأخرى؛ ولقد حرص أصحاب هذه الطبقة على التمتع بمختلف زينة الحياة من تنويع في الأطعمة والألبسة فكان لباس الخليفة في المواكب الرسمية على سبيل التمثيل مصمما من الحرير الأسود أو البنفسجي اللامع ، كما يلبس القضاة في الدولة العمامة والطيلسان ويحرص الخلفاء على إقامة الحفلات المختلفة داخل قصورهم، كما اتخذوا اللون الأسود كشعار للدولة.

ب/ الطبقة العامة: وتشمل عددا من فئات المجتمع مختلفي الأجناس والأدوار نذكر منها:

* **التجار:** ممن يتعاملون بالبيع والشراء، حيث كانت لدى الكثير منهم الأموال بسبب ما يجنونه من أرباح جراء عمليات البيع والشراء والأخذ والعطاء، وكانت الحكومة العباسية تشرف على متابعة نشاطاتهم وتراقبهم خشية التلاعب والتدليس في المعاملات التجارية واحتكار الأموال، وفي ذات الوقت لا تتوان عن مد يد العون لهم عند حدوث بعض النكبات، ومن مظاهر دعم واهتمام الحكومة في العصر العباسي بهذه الفئة ما قام به الخليفة أن أبا جعفر

المنصور"136-158هـ/754-775م" عند شروعه في بناء بغداد سنة145هـ/762م حين أمر أن تقطع لهم بعض الأراضي لينزلوا فيها.

*__الصناع وأصحاب الطوائف الحرفية__: وهم طائفة من الناس كانوا يشتغلون بأبدانهم وأدواتهم في مصنوعاتهم؛ ويقسم الصناع من حيث نوع العمل إلى فئتين: فئة تشتغل مقابل أجرة وهم الصناع يشتغلون في المؤسسات التابعة لدار الخلافة أو أصحاب المحلات التجارية ممن يلجأون لاكترائها مقابل مبلغ من المال لممارسة تجارتهم؛ وفئة أخرى يشتغلون لحسابهم الخاص يعملون في حوانيتهم منهم: السماكين، أصحاب الكاغد، الخياطين، الفرانين، وحينما اتسعت مدينة بغداد وزاد فيها أصحاب الحرف وتنوعت الأنشطة الاقتصادية تم تخصيص أماكن لكل حرفة وإنشاء تنظيمات لكل نشاط.

*__المزارعين__: هم بالأخص سكان القرى والأرياف ممن كانوا يشتغلون بالزراعة وفلاحة الأراضي؛ إذ يمثلون الفئة العظمى في المجتمع، وقد أولى الخلفاء العباسيون اهتمامهم بهذه الطبقة وعملوا على دعمها وتحسين ظروفها لارتباط نشاطهم بتأمين الغذاء للساكنة وللدولة، ومثاله ماقام به الخليفة"أبو جعفر المنصور" حين أمر بإلغاء الضريبة النقدية عنهم ووضع محلها نظام المقاسمة، وبموجبه يتم دفع الضريبة بقيم نسبية من المحصول حتى لا يتضرر هؤلاء الفلاحون نتيجة التغيرات التي كانت تطرأ على المنتوج على إثر تغير الظروف المناخية وما يمكن أن يعترضهم من جوائح أو أوبئة تؤثر على قيمة وكمية المنتوج الزراعي، وهو النظام الذي حقق نتائج إيجابية وقد اتبعه الخليفة المهدي العباسي أيضا فترة توليه الحكم.

*__الخدم والرقيق__: كانت فئة الرقيق تمثل الطبقة الدنيا في المجتمع ويُعاني أصحابها من ظروف وحياة قاسية يسودها التعب والكد، إذ يتم الحصول عليهم عن طريق البيع والشراء والأسر في الحروب، أوضمن واردات الدولة والهدايا التي كانت تقدم للخلفاء والأثرياء، حتى عجت بهم قصور الخلفاء والأمراء والأثرياء وانتشرت أسواق بيعهم في بغداد، وتعرف "__بأسواق النخاسة__" حيث كان يُنادي النخاسون في بيعهم بخمسة وعشرة نفر مقابل ثمن معين وأحيانا زهيد،كما كانت أحوالهم الاجتماعية سيئة وظلوا مسلوبي الحرية، باستثناء من لقي حظوة عند الخلفاء؛ حيث أن من الرقيق الإناث من تحسنت حالتهن حين صرن أمهات ولد للخلفاء(كأم المأمون هي أمة فارسية، وأم المعتصم وهي أمة تركية)، إلاّ أن أكثر الرقيق والخدم ظلوا يعيشون في ذل يباعون في أسواق النخاسين حتى بلغ ثمن الغلام منهم والأمة ثلاثين دينارا ؛كما ظلوا مهمشين ومسلوبي الحقوق ومع ذلك لم يُسمع لهم أي صوت من أصوات الرفض أو الاعتراض على ذلك الوضع الذي كانوا يحيونه.

2/ __الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية__:

تعدد اهتمام المجتمع بشكل عام والحكام العباسيين بشكل خاص بمظاهر الاحتفال بالأعياد والمناسبات الاجتماعية الخاصة والعامّة كإحياء الأعياد كعيد الفطر والأضحى وذكرى عاشوراء؛ إضافة إلى المناسبات الاجتماعية الخاصة كحفلات الزواج والختان، والتي ظهر البذخ فيها خاصة في قصور الحكام(كزواج هارون الرشيد بالسيدة زبيدة ابنت عمه حيث أقام هذا الأخير وليمة ووهب للناس في ذلك اليوم أواني ذهب مملوءة بالفضة احتفالا بالمناسبة وإظهارا لصفات الجود والكرم)، وهناك احتفالات خاصة اقتصرت على الخلفاء داخل قصورهم وبلاطاتهم خاصة منها حفلات التشريف؛ حيث جرت العادة لديهم حين ينصب الخليفة الأمراء والولاة في المقاطعات مع تشريفهم بألقاب تتفق مع ما يؤدونه من أعمال؛ مثاله حين أعطى المأمون الفضل بن سهل لقب"ذي الرئاستين"، وحين أعطى الخليفة المعتمد لصاعد بن مخلد لقب"ذي الوزارتين"

3/ المرأة في العصر العباسي"المكانة والأدوار":

كان للمرأة مكانة في العصر العباسي، فأغلب المؤرخين الذين كتبوا في تاريخ بغداد كانوا يخصصون قسما من كتبهم للنساء كما فعل الخطيب البغدادي،ت463هـ في كتابه"**تاريخ بغداد**"، وكذلك الشأن مع من جاء بعده من المؤرخين كمحمد بن سعيد الواسطي،ت637هـ وغيرهم كثير؛ فقد وردت مئات من أسماء النساء العابدات والصوفيات والشاعرات والمفتيات ومن أشهرهن نورد بعض الأسماء التالية:

*أم جعفر العباسية الهاشمية أو السيدة زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد وأم ولده الأمين، وكانت امرأة ذات مال وجاه مشهورة بالخير والفضل حرصت على إنشاء المباني ووقف الأوقاف على المسلمين ومدت الطرق وحفرت آبار المياه في مكة والمدينة، توفيت سنة216هـ وكان لها تأثير في السياسة خاصة في حادثة "النكبة البرمكية".

*السيدة هاجر زوجة الخليفة المستنصر بالله وأم الخليفة المستعصم بالله والتي أمرت ببناء رباط من أربطة الزهد والعلم كانت ترغب من خلاله في مساعدة الفقراء والمساكين، فضلا على أنه قد أسهم في نشر العلم لأنه وجد فيه العديد من الكتب القيّمة والنفيسة.

*الخيزران الجرشية أم الخليفة الهادي والرشيد،ت173هـ وكان لها أدوار في دواليب الحياة الاجتماعية والسياسية على أسرتها الحاكمة.

*شغف أم الخليفة المقتدر والتي حرصت على إنشاء بيمارستان في بغداد يقال له"بيمارستان السيّدة" يستقبل المرضى للعلاج من مختلف أنحاء مدن وقرى الدولة العباسية، مع تقديم الخدمة الطبية المجانية فيه للفقراء والمعوزين.

*فاطمة بنت علي العطار، وهي المعروفة بأم الفضل الكاتبة، وقد كانت صاحبة خط مليح،ت480هـ، وهي التي خطة كتاب الهدنة إلى ملك الروم.

*أم عيسى بنت ابراهيم بن اسحاق الحربي، كانت عالمة في الفقه وتفتي وكانت النسوة يقصدنها للاستفسار عن أمور دينهن فتجيب عن ذلك وتُجيد وكان تعليمها على يد والدها.

*زينب بنت سليمان بن أبي جعفر المنصور"كانت دارسة للحديث"على معرفة بعلوم الرواية والدراية مطلعة على كتب الصحاح، متقنة لعلم الرواة وسند المحدثين.

*السيدة العالمة ستية أمة الواحد بنت القاضي؛ والتي تنحدر من أسرة مشهورة بالعلم والمعرفة وهي من أبرز محدثات عصرها، وكانت تُدرس النساء في دارها.

ثانيا: الحياة الاقتصادية في العصر العباسي

أولى الخلفاء العباسيون على اختلاف فترات حكمهم اهتماما بالغا بالقطاع الاقتصادي لارتباطه بمكانة الدولة وتطورها، من حيث توفير حاجيات مواطنيها فضلا عن انفتاحها بعلاقات شراكة وتبادل اقتصادي مع الدول المجاورة، لهذا تمركز محور الاهتمام على الأنشطة والأنظمة التالية:

1/النظام الزراعي:

إنّ النظام الاقتصادي الذي خضعت له الدولة العباسية على اختلاف مراحلها التاريخية هو النظام الإقطاعي الذي يرتكز أساسا على الزراعة، بحيث كانت الأراضي الخصبة بموجبه مقسمة إلى أربع إقطاعات هي:

أراضي الدولة التي ترتبط ملكيتها بشخصية الخلفاء وأبنائهم وعائلاتهم وتعود أرباحها للخليفة، وكذلك الشأن مع كبار رجال الدولة وقادة الجيش، أما الإقطاع الثاني فيتعلق بأراضي الأوقاف التي كانت مرتبطة أساسا بتمويل المساجد والمدارس الفقهية ولم يكن أحد يملك الحق للتصرف فيها بالبيع أو الكراء أو التوريث وإنّما كانت عائداتها حصرا توجه إلى المؤسسات الدينية والتعليمية، أما الإقطاع الثالث فيشمل أراضي تكون مملوكة لمتنفذين في المدن من الوجهاء والأثرياء والملاك الذين يُحصلون تلك الأملاك عن طريق عمليات الشراء أو التوريث العائلي، أما النوع الرابع من الإقطاعات فيتمثل في الملكية الخاصة للأفراد .

وكان الفلاحون يعملون كمستأجرين لزراعة تلك الإقطاعات لدى ملاك الأراضي ولهذا يلجأ الكثيرون منهم للسكن بالقرب منها في قرى صغيرة وأرياف، ويعيشون من حصتهم التي ينالونها عن طريق جني محصول وغلال الأرض التي يشتغلون بها، فالحياة القروية كانت مستقرة في فترة ازدهار الدولة ولم تشهد تراجعا إلاّ خلال عهود ضعفها، إذ تعرضت العديد من الاقطاعيات للغزو والتخريب من طرف الدول المجاورة على إثر الحروب والنزاعات الخارجية وحتى بسبب الفتن والانقسامات الداخلية التي شهدتها الدولة العباسية في مرحلة ضعفها وتراجع نفوذها، هذا فضلا عن ما شهدته تلك الإقطاعات من عمليات السلب والنهب على يد قطاع الطرق، وهو ما أدى بسكان القرى للنزوح نحو المدن فارين بأنفسهم الأمر الذي ما أثر على الاستقرار الاقتصادي وتراجع الاهتمام بالمجال الفلاحي.

2/ قطاع الصناعة:

شهدت الصناعة ازدهارا واهتماما من قبل حكام الدولة العباسية، حيث تنوعت المصنوعات من أهمها: الصناعات الغذائية انطلاقا مما تجود به الأرض من منتجات كصناعة السكر خاصة في ضواحي مصر وما جاورها أو الحليب ومشتقاته؛ إضافة إلى الصناعات الحربية كالسيوف أو النسيجية كصناعة الحرير والصوف والكتان خاصة في إيران وبلاد الشام، يُضاف إلى ذلك صناعة الزجاج والورق الذي انتقل تصنيعه من الصين إلى بغداد عن طريق سمرقند في عهد خلافة هارون الرشيد على يد وزيره"يحي البرمكي"؛ فضلا عن صناعة السفن والمراكب والقوارب لوفرة مادة الخشب.

ومن أشهر المدن الاقتصادية: بغداد، القاهرة، طرابلس،حلب، كما كانت توجد مدن صغرى تلعب دورا ثانويا حيث تشهد حركة نشاط للأسواق المختلطة أين تُعرض أنواع عدة من السلع، كسوق الخضارين،الوراقين، النجارين، ويشرف عليها مجموعة من العمال لمتابعة أمور نظافتها ومراقبة الأسعار ومتابعة أحوال الباعة والتجار لمنع الغش ومحاربة المضاربة والاحتكار؛ وقد نظم عمال الصناعة أنفسهم فيما يُعرف "بالطوائف الصناعية"، وهي تنظيم شبيهة بالنقابات في عصرنا، من مهامها متابعة أحوال الصناع والحفاظ على حقوق العاملين في المهنة، كما تشرف على مهمة تعليم الراغبين بامتهانها، ولكن مع ضعف الدولة وتراجع الوضع الاقتصادي وازدياد انتشار حالات الفقر خاصة بعد القرن السابع وهو ما انعكس سلبا على القطاع الاقتصادي عامة؛ وترتبت عنه ظواهر انتشار الفساد والرشوة في الدولة وفي سلك القضاء خاصة بالعراق وبلاد الشام فضلا عن أثر الحروب مع الصليبيين، يضاف إلى ذلك أثر الكوارث الطبيعية التي كانت تضرب بأطنابها من الفينة والأخرى كحالات الجفاف والقحط ببغداد وبالأقاليم التابعة لها في المناطق الأخرى.

3/التجارة:

لقد أولى حكام الدولة العباسية عناية واهتماما بالمجال التجاري ونظرا لمساحة الدولة المترامية وتمركزها في قلب العالم الوسيط أتاح ذلك الفرصة لأراضيها لأن تكون معبرا تجاريا وممرا لقوافل البضائع بين الشرق وأوربا، ونشط خاصة عن طريق الحرير الذي يعود لفترة قبل الميلاد والذي يُعد أشهرها، إضافة إلى الطريق الجنوبي نحو إفريقيا حيث كان التجار يسوقون بضاعاتهم هناك من أجل الحصول على الذهب الذي اشتهرت به تلك الأصقاع خاصة مملكة غانا.

فقد ارتبطت الدولة العباسية بعلاقات تبادل تجاري جيدة مع الممالك المتعاقبة هناك من أشهرها مملكة النوبة"اثيوبيا حاليا"، ومملكة غانا حيث كان للتجار فرصة البحث والتنقيب عن الذهب والزمرد بأراضيها إضافة إلى تجارة الرقيق، كما كان هناك طريق تجاري بحري هام يربط بين البصرة جنوب العراق والساحل الإيراني ومنه نحو الهند والصين، وكانت الرحلة به تستغرق ستة أشهر أو أكثر .

هذا وقد لجأت الدولة أيضا إلى توفير عائدات مالية عن طريق فرض أتاوات على القوافل وكانت تفرض خاصة على التجار الأجانب وأهل الذمة من رعايا الدولة العباسية ، حيث بلغت معدلات الضرائب ما يصل تقريبا إلى 10 بالمائة على الأجانب و5 بالمائة على أهل الذمة، وتقوم على أساس المعاملة بالمثل مع رعايا الدول الأجنبية، وهو ما أمن لها قطعا نقديا ثابتا للخزينة وأدى إلى زيادة تطور الوضع الاقتصادي.

كما حرصت على تحقيق التوازن بين مواردها(الإيرادات أو المداخيل، ومصارفها أو نفقاتها) وتنوعت أساليبها وأهدافها في ذلك من فترة حكم لأخرى؛ كما عملت الدولة أيضا على أن تجبي سنويا مداخيل للخزينة من خلال المكوس ونظام "الخراج–الجزية–العشور"؛ وهو مؤسس وفق الشريعة الإسلامية، وأشارت إحدى الدراسات إلى أنّه لكثرة الجباية كان الخراج يُقدر بالوزن لا بالعدد وأنّ وزنه بلغ سبعة آلاف قنطار من الذهب؛ ومن مصادر الدخل أيضا كانت الغزوات التي اعتاد العباسيون خوضها خاصة في عهد القوة، والهدف منها كان توسيع رقعة الدولة وكسب كميات جديدة من الثروات كغنائم؛ وكانت العملة الرسمية للدولة هي الدينار الذي يطبعع من معدني الذهب والفضة، وكان بعض ولاة الأقاليم يعمدون إلى خلطه بالقليل من النحاس والبرونز بهدف طباعة كميات أكبر من النقد للاستفادة منها في المعاملات التجارية المختلفة.

أما سياسة الإنفاق فكانت تحصل وفق رؤية السلاطين والخلفاء واحتياجاتهم؛ فعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية قد نظمت طرق الجباية غير أنها لم تضبط طرق وسبل الإنفاق ما ساهم في صرف المال بأوجه مختلفة وذلك لارتباط الإنفاق بشخصية الحاكم وحاشيته، إن كان مصلحا ملتزما أنفق المال من أجل خدمة الدولة وتحسين مرافقها وتلبية حاجات مواطنيها؛ وإن كان لا وقع العكس والتبذير وصرف المال في غير محله ما يُحدث عدم التوازن في ميزانيتها المالية ويؤدي إلى الوقوع في أزمة.

المـــــــــــراجع:

– محمد عبد الله أحمد القدحات، الحياة الاجتماعية في بغداد في العصر العباسي الأخير(575–656هـ/1179–1258م)، دار البشير، عمان، الأردن، 2005.

–يوسف غيوة، حرائر البلاط العباسي"السيدة زبيدة أم جعفر نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد10، العدد1، 1999،ص،ص195–210.

–نهلة أحمد عبد الباقي، دور المرأة في الدولة العباسية(132–656هـ/750–1258م)، دراسة تاريخية تحليلية، دكتوراه تاريخ إسلامي، جامعة الجزيرة، كلية التربية، حنتوب، 2018.

-حسين محمد الدرسي، الدور الاجتماعي والثقافي للإماء والقيان في العصر العباسي الأول(132-232هـ/749-846م)، رسالة ماجستير، شعبة التاريخ الإسلامي، جامعة قاريونس، الجماهيرية الليبية.

- مراد فرجاني، انعكاسات الرقابة الاقتصادية على الإصلاح المالي في العصر العباسي الأول(132-232هـ/749-847م)، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد7، العدد2، 2023،ص،ص321-304.

-سعيد عبد اله القحطاني، الصناعات في العصر العباسي، مجلة عصور، العدد32-33، 2017،ص،ص389-421.

- مراد فرجاني، غانية البشير، الرقابة الاقتصادية وانعكاساتها على الإصلاح الزراعي لنظم ملكية الأرض في العصر العباسي الأول(132- 232هـ/749-847م)، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد6، العدد2، 2022،ص،ص555-574.